بسم الله الرحمن الرحيم

دور أطراف الإنتاج فى تطوير وتفعيل نظم الحماية الإجتماعية

- **المحتويات:**

- تمهيد.

- أهم مبررات إرساء نظم الحماية الإجتماعية وتطويرها وتفعيلها.

- مسئوليات الدولة.

- مسئولية بناء الأرضيه الوطنيه للحماية الإجتماعية.

- دور أصحاب العمل والعمال.

- الدور الاستراتيجى المشترك لأطراف الإنتاج.

- الخاتمة.

بسم الله الرحمن الرحيم

دور أطراف الإنتاج فى تطوير وتفعيل نظم الحماية الإجتماعية

تمهيد:

تكتسب نظم الحماية الإجتماعية أهمية خاصه، بإعتبارها نظام أخلاقى لتحقيق العدالة الاجتماعية، وأحد أنبل مظاهر ومناهج التكافل و التكامل الاجتماعى. ونتيجة للمتغيرات المتعددة على النطاق الإقليمى/ الوطنى والعالمى مع إستمرار الأزمات الإقتصادية وتسارع إيقاعها، وظهور مشاكل أخذت الطابع العام عالمياً(الفقر، البطاله وبصورة خاصه وسط الشباب والنساء وفى بعض الحالات وسط مستويات معينه من المتعلمين) كل هذا زاد من أهمية نظم الضمان الإجتماعى ودفعت الجميع للتفكير فى تعزيز نظام الضمان الإجتماعى وتطوير قاعدته مع إستمرارية زيادة السكان خاصه فى البلدان الناميةبالاضافه إلى المتغيرات الديموغرافيه فى الكثير من الدول.

أهم مبررات إرساء نظم الحماية الاجتماعيه وتطويرها وتفعيلها:

1/الحماية الاجتماعية فى الاصل تعتبر حق من حقوق الإنسان، ولذا وجب إرساء قواعد راسخه لضمان تأسيسها وتعزيزها توفيراً لذلك.

2/الحماية الاجتماعية، تعتبر آليه مرنه ومتجددة للمساهمة فى التصدى لبعض القضايا الملحه التى تجابه المجتمعات،إذ يمكن أن تكون اداأه جادة للقضاء على الفقر وإنعدام الأمن الإجتماعى. وتخفيف وطأتها وتساعد فى عملية تكافو الفرص بين الجنسين والمساواة العرقيه مع المساهمة فى القضاء على الكثير من مظاهر الاستبعاد الإجتماعى.

3/ نظم الضمان الاجتماعى يمكن أن تلعب دوراً مقدماً فى دعم الإنتقال من الإقتصاد غير المنظم للإقتصاد المنظم

4/ تلعب نظم الضمان الإجتماعى دوراً هاماً فى الجانب الإقتصادى إذ تساعد فى تسريع الدوره الإقتصادية للعملة الوطنيه وتساعد المجتمع فى تشجيع الطلب (عبر تعويض الاجر المفقود للعديد من المواطنيين) مما يساعد فى الإستقرار الإقتصادى خاصه فى أوقات الازمات وبعدها.

5/ تعتبر نظم الحماية الإجتماعية إستثماراً إنسانياً (يستثمر فى الأشخاص)، ويمكنهم من التكييف لحدود مع المتغيرات فى الإقتصاد وسوق العمل.

لكل ما ورد أعلاه ومع إعتبار كل عناصر العمل الأساسيه، من وسائل للعمل وقوى للعمل وموضوع للعمل يضحى أمر تحريك كل ذلك بتناسق يبلور مصلحه مشتركه بين كل الأطراف فى إرساء قاعدة للضمان للحماية الإجتماعية تساعد فى تعزيز الإرتباط بالعمل ومنشآته وتدفع الافراد للإطمئنان للمستقبل وتساهم فى توفير المناخ المناسب للإبداع وتقود عملياً لتعزيز روح الإنتماء وإستهداف التطور من خلال دفع العمل وزيادة الإنتاجية وتحقيق أهداف المنشأة التى من المفترض تحديدها وفق رؤوى إداريه واضحه مع ضرورة الاتفاق حول تلك الأهداف والتوحد حولها من قبل كل الأطراف المعنيه بتطور ونما المنشأة.

يقود ذلك عملياً لوحدة الهدف وتطابق المصالح وإرتباطها بعضاً لبعض معاً، مع ذلك ومع وحدة الهدف واستهداف رفاه الانسان وحفظ حقوقه الانسانيه، يختلف دور كل واحد من أطراف الإنتاج–(حسب طبيعة كل طرف) فى عملية تطوير وتفعيل نظم الحماية الإجتماعية. غير إن محور المشاركة الثلاثيه للأطراف تمثل عموداً أساسياً

فى لعب تلك الادوار بصورة محددة، مما يقود للتذكير بصورة مستمرة لأهمية الحوار الإجتماعى والمنهج الثلاثى كمبدأ أساسى فى عمليات الإدارة الحديثه ويعبر عن مؤشر حقيقى للعمل اللائق وحفظ الحقوق وضمان المشاركة وبالتالى تحمل المسئوليه بصورة مباشرة..

(أ) مسئوليات الدوله:

الدولة وأجهزتها التشريعيه المتعددة من اول وأجباتها واهم مسئولياتها إعداد وإجازة التشريعات التى تكفل تحقيق المبادئ الأساسيه للحماية الإجتماعية.

غير إن هذه التشريعات لخصوصيتها وأهميتها ولانها تمس الاطراف الاخرى فى العملية الإنتاجية، ينبغى أن تعد وتجاز من قبل الاطراف وفق مبادئ منهج الحوار الثلاثى والحوار الاجتماعى.

ويبقى على الدوله من بعد ذلك إكمال عملية التشريع وفق الأسس القانونيه والعمل على إنفاذ تلك التشريعات بصورة جادة ومسئولية. مع التاكيد على ضرورة تطبيق المبادئ الاتية من قبل الدولة.

1/ الحرص على المشاركة الثلاثيه مع المنظمات الممثله لاصحاب العمل والعمال ، بالاضافه الى التشاور مع منظمات اخرى ذات صله.

2/الاحترام الكامل للمفاوضه الجماعية كآليه أساسيه لإرساء الأسس وتطوير النظم الخاصه بالحماية الإجتماعية.

3/ العمل لشمولية الحماية الإجتماعية إستناداً على مبدأ التضامن والتكامل الإجتماعى.

4/ عدم التمييز والمساواة بين الجنسين مع تلبية الإحتياجات الخاصه.

5/ إحترام حقوق وكرامة المشمولين بضمانات الحماية الإجتماعية ونظم الضمان الاجتماعى.

6/ الإدماج الاجتماعى، بما فى ذلك الاشخاص فى محاور ونشاطات الاقتصاد غير الرسمى ما أمكن.

7/ الاتساق مع السياسات الإجتماعية والاقتصادية وسياسات العمالة وتطوير الموارد البشريه.

8/ التنسيق بأعلى الدرجات بين المؤسسات والوزارات المسئوله عن توفير الحماية الإجتماعية والتى تقع تحت إدراتها نظم الضمان الإجتماعى(تكاملية الأداء مع توحيد الأهداف)ويكتسب هذا الامر أهمية قصوى مع إختلاف تبعية نظم الضمان الإجتماعى فى كثير من الدول لوزارات غير تلك المسئوله عن العمل والموارد البشريه رغم تداخل التشريعات الخاصه بالمجالات المتعددة(تشريعات العمل).

9/ مراعاة تنوع الأساليب والمناهج مع ضمان مرونتها وتناسبها مع المحيط الوطنى بما فى ذلك آليات التمويل ونظم تقديم الخدمات مع ضرورة وإقرار قانون الضمان الاجتماعى بالضرورة إبتكار أساليب مرنة لاستقطاب العديد من العاملين وأصحاب العمل والمجموعات المتعددة خاصه فى المنشآت الصغيرة ونشاطات الاقتصاد غير الرسمى.

10/ الإستدامة المالية والضريبيه والاقتصادية مع إيلاء الاعتبار الواجب الى العدالة الاجتماعية والانصاف يتطلب الامر هنا العمل بمهنيه عاليه وتخصص فى إدارة

أموال النظام تحسباً للمتغيرات الاقتصاديه وعملاً بمنهج المحافظه على قيمة الاموال والتطلع لزيادة المنفعه عبر تحقيق الأهداف الإستراتيجيه.

11/ الخدمات العامة عاليه الجودة التى تُعزز توفير نظم الضمان الاجتماعى،نوافذ الخدمات متعددة ومتداخله منها مايلى المستفيدين مباشرة ومنها ما يدخل عملياً فى جوانب تعظم الفائدة.

12/ رصد عمليات التنفيذ على نحو منظم ودقيق وتقييم دورى يقود لتحسين مؤشرات الأداء ويساعد فى تحليل ووضع الأولويات وتحديد الأهداف هذا المبدأ يعكس واجب تنفيذى معلوم غير انه يحمل ايضا فى مضمونه واجب رقابى متعدد الجوانب لأطراف الإنتاج المتعددة مساعده ودفعاً لتجديد الواجب التنفيذى..

13/ التنظيم والإدارة المالية الشفافان والمسؤولان والسليمان، مع مراعاة عنصر المشاركة الثلاثيه فى التقييم والتنظيم واعادة التنظيم وتحديد الأولويات والمؤشرات والاهداف يرتبط هذا المبدأ بسابقه بصورة مباشرة غير انه يشمل على عملية التجديد وإعادة التقييم من وقت لاخر كعنصر إضافى هام.

14/ ضمان فاعلية الإجراءآت والنظم والتعامل الموضوعى مع الشكاوى والطعون لتحسين الأداء وتجويده يعتبر هذا المبدأ عنصراً مساعداً لكل ما يتصل بتجويد الأداء التنفيى وتقييمه من أجل إتخاذ الرارات المناسبه لتطوير النظام.

(ب) مسئولية بناء الأرضيه الوطنية للحماية الإجتماعية:

الجانب الثانى الأساسى من مسئوليات الدولة فى تأسيس وبناء نظام الضمان الاجتماعى هو بناء الأرضية الوطنيه للحماية الإجتماعية مع اعتبار الظروف الوطنيه للبلد المعين.

وينبغى أن تتضمن تلك الأرضيه الوطنيه للحماية الاجتماعية ضمانات أساسيه فى نظام الضمان الاجتماعى، **وأهم تلك الضمانات:**

- تأمين الدخل الأساسى(تعويض الدخل المفقود) بالحد الأدنى الوطنى.
- الرعاية الصحيه الأساسيه.
- ضمان الحصول على الاساسيات من السلع والخدمات.
- تحديد نوعية الاعانات وشروطها المؤهلة ومسئوياتها المتعددة.
- الحماية من زيادة الفقر ما أمكن(كخطوة أساسيه لإجتثات الفقر).
- إرساء نظام لإعادة النظر فى الأرضيه الوطنيه للحماية الإجتماعية بشفافيه مع اللوائح الخاصه بها حسب مقتضى الحال للتجويد والتطوير.
- إرساء أسس علمية ناجعه بهدف تحقيق الدمج بين الاعانات والخطط على المستوى الوطنى خاصه قد تداخل بعض الخطط الوطنيه الخاصه ببعض الجهات الاخرى والعامله فى ذات المجال حسب التركيبه التنظيميه للإجهزة المهتمه بالاعانات والمساعدات...الخ.
- الجمع بين التدابير الوقائيه والترويجيه والنشطه والاعانات والخدمات الاجتماعية على أن يتم ذلك بأسلوب ومناهج تقود عملياً لتعزيز الثقه فى النظام.

- العمل من خلال الأرضيه الوطنيه لتعزيز النشاط الاقتصادى المنتج. والعمالة المنظمة من خلال المتابعة والنظر فى كل ما يتصل بحركة الاقتصاد الوطنى وسوق العمل(المشتريات العامة، السياسات الماليه والائتمانيه، الحوافز الضريبيه، تفتيش العمل، سياسات سوق العمل، التعليم والتدريب المهنى والنهوض به، القابليه للإستخدام والمهارات المنتجه...الخ) يعتبر هذا الأمر فى مجال الاستفادة القصوى من أموال الضمان الاجتماعى دعماً لمسيرة الاقتصاد الوطنى وضماناً لمواصلة تمويل النظام عبر إستدامة العمل فى المنشآت الانتاجيه خاصه تلك المستوعبه لاعداد كبيره من العمال.
- ضمان التنسيق مع السياسات الاخرى المعززه للعمالة المنظمة وتوليد الدخل وزيادة الطلب والتعليم ومحو الاميه والتدريب المهنى والمهارات القابله للإستخدام، وكل ذلك فى إطار العمل اللائق مع ربط الامر بتشريعات العمل المنظمه لهذا الشأن كضمان إستقرار العماله المدربه.
- إبتداع أساليب مختلفه ومتعددة حسب الظروف الوطنيه لحشد الموارد اللازمه وتطويرها لضمان استدامة الوضع المالى للأرضيه الوطنيه مع مراعاة مختلف المجموعات السكانيه والعاملين وقدرتهم على دفع الإشتراكات إستمراريه ضضماناً لاستدامة النظام وتقويم خدماته للمستفيدين.
- العمل على تنفيذ تدابير متجددة تهدف الى منع الغش ومنع التهرب من دفع الاشتراكات باعتبارها(الاشتراكات) المصدر الأساسى لمواد الضمان لإستدامة النظام، خاصه مع المتغيرات المتلاحقه والمؤثره على الوضع المالى.
- التأكيد على تمويل الأرضيه الوطنيه والموارد الوطنيه والعمل على تطوير تلك الموارد وتوسيع قاعدة المشاركة لاكبر عدد من كل الفئات بهدف عمومية

شمولها للكل، تفادياً لاى عقبات مستقبليه وتحسباً لاى متغيرات تزيد من الأعباء الماليه(مثال التغيير الديموغرافى وزيادة عدد المعاشيين). مع العمل على الاستفادة القصوى من التجارب الاخرى والاستفادة من التعاون مع الاخرين والاستفادة من المساعدات الفنيه من الجهات الاقليميه والعالميه ذات الصله كل هذا مع ضمان الاستخدام الامثل للموارد والادارة السديدة للنظام فى الجانب التنفيذى وتقليل تكلفة تلك الادارة ما أمكن.

- واضح جداً إن مسئولية بناء الأرضيه الوطنيه للحماية الإجتماعية تتصل بصورة مباشرة بالتشريع والقانون واللوائح والنظم، ومعلوم جداً إن لطبيعة هذه التشريعات واللوائح الخاصه فإنه لا يتم إقرارها إلا بعد الاتفاق حولها من قبل أطراف الإنتاج الاخرى– من هنا مدخل تحديد دور أصحاب العمل والعمال فى تطوير وتفعيل نظم الحماية الاجتماعية من كل النواحى بما فيها عملية التطوير من خلال التشريعات الخاصه بالعمل والضمان الاجتماعى.

دور أصحاب العمل والعمال:

بداية بعد إقرار أن تشريعات العمل جميعها ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالتطورات الإجتماعية والإقتصادية والسياسيه التى تشهدها البلاد(أى قطر من الاقطار) ومن تلك التشريعات قوانين ونظم الضمان الاجتماعى وقوانين ولوائح العمل والمعاشات ، إصابات العمل.. الخ ومعلوم إن تلك القوانين والتشريعات تتناول شؤون حياتيه لملايين الافراد من العاملين والمواطنين(أصحاب عمل وعمال) وتؤثر بصورة مباشرة فى تطور المجتمعات المعنيه(سلباً أو إيجاباً) إذ يقود تخلفها عن اى تطورات إلى أن تكون عائقاً للتقدم والتطور.

وعليه فطبيعة تلك القوانين والتشريعات المنظمة لكل علاقات العمل وللضمان الاجتماعى وكل ما يتصل بلوائحه القانونيه ليست حكراً لسلطات الدولة فى مستويات حكمها المتعددة(حسب كل بلد)، إنما تأخذ فى الإعتبار أراء المخاطبين بأحكامها من (أصحاب عمل وعمال ومعاشيين، فى إطار الحوار الاجتماعى الواسع المنهج الثلاثى للحوار ويمثل ذلك المصدر الاساسى لإقرار وتشريع تلك القوانين الخاصه).

ويجب من الجانب الاخر أن تتميز تلك القوانين واللوائح بطابع واقعى وبصياغه خاصه وواضحه لا تترك مجالاً للإجتهاد ما أمكن، خاصه مع صيغتها الآمرة مما يدعو الى ابتعاد الصياغه عن التجريد والتعميم. فى ذات الوقت يجب أن تصاغ النصوص بهدف توفر السلام فى العلاقه بين أصحاب العمل والعمال، وهذا ما يمكن أن يضمنه ويوفره لحدود الحوار الاجتماعى الواسع مع منهج الحوار الثلاثى وتعزيز الحوار الإجتماعى بصورة عامة.

من هنا ينبع الدور الأساسى لأصحاب العمل والعمال فى:

اولاً: تعزيز الحوار الثلاثى والمشاركة فى إعداد التشريعات بضمان المشاركة الثلاثيه المناسبه والمؤثرة معاً لإعداد تلك التشريعات والقوانين وصياغة الأهداف وإرساء قواعد وأسس أرضيات الحماية الإجتماعية وتحديد الاولويات ... الخ.

وبالطبع لا يتاتى ذلك إلا من قبل منظمات واسعه التمثيل ذات قدرات عاليه مع تواصل أهمية بناء قدراتها بصورة متصله للتفاعل مع المتغيرات ومتابعة المستجدات. ويعتبر هذا الدور من أهم أدوار منظمات أصحاب العمل والعمال لأهمية عملية التشريع وتأثيرها على مستقبل النظام وهذا أمر جوهرى. وينبغى أن يشكل أحد أهم الأهداف الإستراتيجيه لمنظمات أصحاب العمل والعمال.

ثانياً: دور ضمان تكاملية التشريعات وتفادى أى تقاطعات إذ تتداخل التشريعات والقوانين الخاصه بالعمل وتشريعات العمل والضمان الاجتماعى، وعملياً تتكامل تلك التشريعات وتمثل باقه وقاعدة قانونيه تحدد بصورة عامة(الواجبات، الحقوق، المنافع... الخ) وعليه يضحى بالضرورة متابعة إقرار تلك التشريعات بدقه وفق المنهج الثلاثى، والوقوف على عدم تقاطع أى منها مع الاخر بواسطة منظمات أصحاب العمل والعمال على حد سوا مع ضمان تنفيذها بسلاسه دعماً للنظام وحفاظاً على الحقوق.

ثالثا: دور التوعية للأطراف وتوسيع قاعدة المشاركين فى النظام

معلوم إن إستدامة نظام الضمان الإجتماعى والحماية الإجتماعية يستند على توسيع المشاركة لضمان إستمراريته وضمان إستمرار المنافع وتغطية تكاليفها تكافلياً خاصه فى ظل تزايد اعداد المعاشيين. وتكتسب أهمية هذا الدور للطرفين(أصحاب العمل والعمال) موقعاً مؤثراً وهاماً جداً فى الدول النامية لعدة أسباب أهمها:

- إنخفاض درجة الوعى لدى العاملين باهمية نظام الضمان الإجتماعى وفوائده المستقبليه فى حالة فقدان الامر وبلوغ سن المعاش..الخ من المنافع المترتبه على المشاركة.
- إهتمام العاملين فقط بما يتحصلوا عليه آنياً دون إعتبار لاى رؤوى مستقبليه للسنوات القادمة، مع إصرار البعض بهذا المفهوم على عدم الموافقه على خصم نسبة الاشتراك خاصه فى حالات العمالة النادرة مما يقود أصحاب العمل فى هذه الحالات الى دفع نسبة صاحب العمل ونسبة العامل لضمان

استمرارية العامل فى العمل فى المنشأة المعنيه مع مراعاة توعية العماله ومدى تأثيرها على العمليه الانتاجيه.

- تقاعس بعض اصحاب العمل فى تنفيذ القانون واللوائح وتعمد التهرب بعدم إعتماد الأجر(المنصوص عليه) أو عدم تسجيل كل العمالة فى حالة زيادة العرض على الطلب فى سوق العمل.
- عدم تقدير بعض أصحاب العمل والعمال لأهمية الضمان الإجتماعى ودوره فى إستقرار كل الأطراف وضمان النهوض بالمنشأة وزيادة مستوى الإرتباط بالمنشأة.

ويتطلب هذا الدور إبتكار آليات ووسائل ناجحه تقود لإقناع العمال بأهمية الضمان الإجتماعى، الى أن يتحولوا للمطالبه باشراكهم فى حالة الاحساس باى تقاعس من الطرف الاخر ويتطلب هذا الامر عملاً منتظماً ومتواصلاً تلعب فيه الحكومه وأجهزتها دوراً مقدماً يضيف لمجهودات أصحاب العمل والعمال ويولد الثقه فى النظام لضمان مستقبل افضل لكافة المواطنين.

وفى ذات الوقت يحتاج الأمر لتحرك منظمات أصحاب العمل والعمال وفق رؤوى واضحه لتعزيز النظام ولعب دور أساسى فى توسيعة وإستقراره دعماً لمسيرة الإقتصاد الوطنى ودفعاً لإستقرار المنشأة وربطاً لحلقة إستخدام الموارد فى شكل دائرى يعود بالنفع على الجميع(زيادة الإنتاج) وضمان مواصلته ، خلق فرص عمل، التدريب والقابليه للإستخدام... الخ).

رابعاً: دور الرقابة وتجويد الأداء

هذا الدور ينبع من جوهر فاعلية الحوار الإجتماعى الواسع ومنهج العمل الثلاثى، وواجب كل الاطراف هنا التأسيسى العملى لمشاركة مؤسسة من الناحية التنظيميه فى الهياكل المتعددة(مجالس إدارات.. الخ) لضمان المتابعة والمشاركة فى إتخاذ القرار والمراقبه بصورة متصله لضمان تجويد الأداء والعمل بشفافيه ومستوى عال من التجويد. ولهذا الدور فاعلية وتأثير بعيدين لانه فى حالة التجويد والتعامل بصدق وجديه لتحقيق الأهداف الاستراتيجيه لنظام الضمان الاجتماعى فى إتساق تام مع السياسات الوطنيه العامه.

والرقابه قبليه فيما يتصل بهدف النشاط لتوسيع قاعدة الاشتراك والخطط المعدة لذلك وخلال عمل النظام فى التحصيل والمتابعة وبعد الاشتراك فيما يتصل بإستخدام الموارد لتحقيق الاهداف. وكلما تّم تجويد هذا الأمر فى كل جوانبه كلما تولدت الثقه بين النظام والمشتركين والمستفيدين منه، وكلما زاد دوره فى التطور الاقتصادى والاجتماعى فى البلاد ويكتسب أمر استخدام الموارد الماليه النظام(نظام الضمان الاجتماعى) أهمية خاصه فى هذه العملية، لزيادة المنفعه وترسيخ النظام والقيام بالادوار ذات الصله لتحقيق الاهداف المتفق عليها الاستراتيجيه منها والمرحليه حسب الخطط.

خامساً: الترويج والعمل لإقرار المعايير الدوليه والاقليميه والالتزام بها

يتداخل هذا الدور الجوهرى للاطراف مجتمعه، ويساعد عملياً فى تجويد الأداء وتجويد القوانين واللوائح ويساعد فى توفير ظروف ملائمة للإستفادة من التجارب ويفتح الباب لاى مساعدات فنيه مطلوبه ويتعاظم دور أصحاب العمل والعمال على

حد سواء لدفع الطرف الثالث لإقرار الاتفاقيات وكل الوثائق ذات الصلة بالضمان الاجتماعى الدوليه والاقليميه مع الاعتبار التام لكل التوصيات ذات الصله ايضا وبصورة خاصه التوصيه رقم(202) لمنظمة العمل الدولية والاتفاقيات المتعددة حول الضمان الاجتماعى(العالميه والإقليميه) مع ضرورة السعى لإعتبار كل ذلك فى مجمل عمل الشركاء الاجتماعيين فى مجال الضمان الاجتماعى والارضيات الوطنيه للضمان الاجتماعى.

سادساً: دور البحث والتطوير

يتداخل هذا الدور مع عمليات دور الرصد القبلى، واثناء فاعلية النظام وتقييم النتائج فى نهاية الامر. ويتطلب هذا الدور مقدرات معينه تتصل بالقدرات الخاصة للاطراف المعنيه، والدور الاكبر هنا بالقطع للدولة فى جانب البحث العلمى التطبيقى لتطوير النظام من خلال تقييم الاوضاع الوطنيه، ولكن بنفس القدر ينبغى أن يقوم أصحاب العمل والعمال بدور مقدر فى عمليات البحث من أجل التطوير وبالطبع يتاح لكل الأطراف الاستعانه بالجهات ذات الصله فى المنظمات المختصه إقليمياً وعالمياً مع الاعتبار التام للأوضاع الوطنيه ومتغيراتها سلباً وإيجاباً وعمليات إدماج الإقتصاديات الوطنية إقليمياً وعالمياً ومدى التأثر بالمتغيرات العالمية والازمات االاقتصادية المتلاحقه. ويحتاج الامر مع البحث الى ترسيخ المشاورات الوطنيه حول الموضوعات المطروحه بهدف مد نطاق الضمان الاجتماعى افقياً وراسياً مراعين الظرف الوطنى عاملين للتقدم التدريجى بثقه وخطوات ثابته لا تكون مدعاه لاى إنتكاسه مستقبلاً بسبب عدم تجويد العملية التأسيسيه بأسس وقواعد علمية وبمنهجية عاليه.

الدور الإستراتيجى المشترك لأطراف الإنتاج

كل الادوار اعلاه يلاحظ تداخلها كما يلاحظ ان كل من المهام والادوار لكل طرف فيها دور معين مختلف الطبيعة من الطرف الاخر غير إنها تنصهر كلها فى بوتقة واحدة للعب الدور الأساسى المساعد فى تطوير نظام الضمان الاجتماعى.

وعملياً تتفرغ كل تلك الادوار من الدور الاستراتيجى لكل اطراف الانتاج فى عمليات تأسيس قاعدة الحماية الاجتماعية وتطوير نظام الاجتماعى.

وأهم أركان واعمدة تلك الاستراتيجيه:

1/ مد نطاق الضمان الاجتماعى من خلال منهج الحوار الثلاثى كضمان لاستدامة النظام وفى ذلك تم بيان دور كل طرف فى هذا العمل باعتباره دور استراتيجى متجدد بصورة مستمرة.

2/ اعطاء اولوية قصوى لتنفيذ ارضية الحماية الاجتماعية باعتبارها نقطة انطلاق وبذرة لبداية جادة تمهد لنظام راسخ للضمان الاجتماعى وتوفر الظرف المناسب لكسب ثقته وضمان تطوره فى ظل الظروف الوطنية المعنيه.

3/ اتساق نظام الضمان الاجتماعى مع السياسات الوطنيه كهدف إستراتيجى ووسيله فى ذات الوقت لضمان النجاح مع السعى المتصل لحماية اكبر عدد ممكن من المواطنين فى اسرع وقت ممكن، وهنا تلعب جميع الاطراف ادوار مختلفه حسب طبيعة تكوين وتنظيم كل طرف.

إستهداف نظام شامل ومناسب للضمان الاجتماعى(كهدف إستراتيجى)

4/ صياغة أهداف لنظام الضمان الاجتماعى تعكس بصورة واضحه وجلية الاولويات الوطنيه، وتحدد الثغرات فى مستويات الحماية والعوائق المطروحه لكى يتسنى العمل على تجاوزها بصورة سلسله فى اطار استدامة النظام وتطوره.

5/ وضع سياسات نشطه لسوق العمل كهدف استراتيجى مستمر وتحديد دور نظام الضمان الاجتماعى بجلاء ووضوح فى هذا الشأن خاصه فيما يتصل باستثمارات النظام وزيادة المنفعه مع اعتبار خاص لعمليات التدريب المهنى والقابلية للاستخدام مما يعنى عملياً التركيز على حلقه الإنتاج وتوليد الوظائف والمحافظه على المتوفر منها الان.

6/ استهداف الاقتصاد المنظم ونشاطات الاقتصاد غير المنظم فى استراتيجية مد نطاق نظام الضمان الاجتماعى مع التركيز على نمو العماله المنظمة على حساب العمالة غير المنظمه(التنظيم الجزئى لنشاطات الاقتصاد غير المنظم).

7/ ينبغى أن تستهدف إستراتيجيات مد نطاق الضمان الاجتماعى بصورة خاصه المجموعات المحرومه فى المجتمع والاشخاص ذوى الاحتياجات الخاصه والعمل على إدماجهم فى المجتمع بصورة تحفظ كرامتهم وإنسانيتهم.

وللاطراف الثلاث دور اساسى يجب القيام به فى هذا الامر كل حسب طبيعته.

8/ واجب استراتيجى مشترك وهام وجوهرى يتصل بنشر الوعى بشأن ارضيات الحماية الاجتماعية واستراتيجيات مد نطاقها لاصحاب العمل دور اساسى وسط عضويتهم ولعمالهم، ولمنظمات العمال دور اساسى وسط جماهير العاملين حول الامر، وللحكومه دور مقدر كواجب وطنى فى هذا الجانب الاستراتيجى التوعوى الهام خاصه ولها آليات إعلام منتشره يمكن ان تساهم بفاعلية فى تنفيذ برامج متعددة

تستهدف تحقيق هذا الدور الاستراتيجى المتجدد فهو هام جدا ما دام هنالك نظام يتطور للضمان الاجتماعى ويخضع للتقييم من فترة لاخرى على أن يتم هذا العمل بتوافق ووفق خطة موحدة على أن لا يتم تحميل أجهزة الضمان الاجتماعى تكلفة التوعية القومية(التى تشترك فيها أجهزة الدوله) بإعتبار هذا الامر واجب اصيل من واجبات الحكومه تضاف إليه مجهودات أصحاب العمل والعمال.

الخاتمة:

وحدة الهدف ومنهجية الأداء الثلاثى، مبدأ الحوار الاجتماعى الواسع تؤطر بصورة عامة أدوار أطراف الإنتاج فى إرساء الارضيه الوطنيه للحماية الاجتماعية وتأسيس وتطوير نظام الضمان الاجتماعى فى ظل الظروف الوطنيه المحددة.

وللمعايير الخاصه بالضمان اجتماعى دور مؤثر فى تحديد دور الاطراف الثلاث وتمثل قوة دفع لمجمل حركتهم لدفع وتطوير نظام الضمان الاجتماعى كل حسب طبيعة تكوينه واشكال تنظيمه وادوات عمله. غير ان الاهداف العامه المتفق عليها والاستراتيجيات الثابته والمتجددة التى تمت صياغتها وفق منهج التشاور تصهر كل تلك الادوار فى وعاء واحد لتقود لتحقيق الهدف الاسمى القاضى بترسيخ الارضيات الوطنيه للحماية الاجتماعية واعتماد نظم ضمان اجتماعى فاعلة ومتطوره من اجل مصلحة وإسعاد الانسان كوسيلة وهدف.